قدرة جامعة الدول العربية في حل النزاعات العربية-العربية: مواطن النجاح والفشل

The ability of the League of Arab States to resolve Arab-Arab conflicts: The point of success and failure

فيصل عبد الرؤوف فياض: باحث في الشؤون السياسية، غزة

Faisal abed alraouf Fayyad: researcher in political affairs, Gaza

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v2i12.40

الملخص:

تناولت الدراسة قدرة جامعة الدول العربية في حل نزاعات عربية –عربية، حيث تم تسليط الضوء على النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب، والنزاع الحدودي بين العراق والكويت وتناولت مواطن النجاح والفشل، كما حاولت الدراسة لإثبات فرضياتها بأن موقف جامعة الدول العربية يتسم بالضعف تجاه النزاعات العربية–العربية. لقد اعتمدت الدراسة على عدة مناهج: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم في تحليل كافة المواقف التي اتخذتها جامعة الدول العربية تجاه النزاعات العربية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن دور الجامعة في هذا الشأن سيظل محدودا وهامشيا على العموم، وهو أمر يجعل من اللازم على الجامعة أن تعيد النظر في نظامها ومواثيقها كليا، حيث برز ضعف أداء وقدرة جامعة الدول العربية في حل بعض الأزمات العربية– العربية، وأن التدخلات الخارجية تكبح جماح عمل الجامعة ببعض النزاعات. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أبرزها: ضرورة إصلاح جامعة الدول العربية، وأن يتسع مستوى الحريات ومجال المشاركة السياسية في الدول الأعضاء، وألّا تدع مجالاً لتدخل القوى الخارجية في أزماتها العربية.

الكلمات المفتاحية: جامعة الدول العربية، النزاعات العربية–العربية، صرع الحدود، الوطن العربي، الشرق الاوسط

Abstract:

The study aimed to shed light on the attitudes of the League of Arab States towards the conflict between Algeria and Morocco and the conflict between Iraq and Kuwait. The main question was answered by shedding the light on the ability of the League to resolve Arab–Arab conflicts during the years 1964–1990 . The study relied on several methods: the historical approach, the descriptive approach , the legal approach , and the systems analysis approach in analyzing all the attitudes taken by the League towards Arab conflicts. The most important results are : the role of the League in this regard will remain limited and marginal in general which makes it's necessary for the League to reconsider its system and charters completely , the weakness of the performance and the ability of the League have

appeared in resolving some Arab–Arab crises and that foreign interventions restrain the work of the League in some conflicts. The most important recommendations are : the necessity of reforming the League and expanding the level of freedoms and political participation in the member states and not making the foreign powers intervene in the League's Arab crises.

Keywords: League of Arab States, Arab–Arab conflicts, border conflict, Arab world, Middle East

مقدمة:

جامعة الدول العربية مؤسسة عربية تشمل في عضويتها كافة الدول العربية، لها مجلس عام من رؤوساء الدول الأعضاء، ولها ميثاق وأمين عام ومجالس متخصصة وهيكل إداري ومالي متخصص،

في 22 مارس 1945 تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية من قبل مندوبي الدول العربية، وجاء إنشاؤها إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية.

فالجامعة العربية تدخلت في عدة نزاعات عربية–عربية منها النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر، والنزاع بين العراق والكويت وغيرها من النزاعات التي منها من نجح ومنها من أخفق، وهنا سوف نستعرض في هذه الدراسة قدرة جامعة الدول العربية في حل النزاعات العربية، حيث واجهت جامعة الدول العربية تحديات وأزمات بالغة الخطورة، تراجع عل أثرها العمل العربي المشترك، بسبب ظهور خلاف حول جوهر ومضمون وأبعاد الأمن القومي العربي وطبيعته ومصدر التهديد الذي يتعرض له، حيث زادت حدة الخلافات العربية–العربية، عقب غزو العراق للكويت في أغسطس 1990، مما انعكس سلباً على التحركات الدبلوماسية والدور المحوري لها في المنطقة بأسرها (العتيبي، 2010، ص164).

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول طبيعة الدور الذي مارسته جامعة الدول العربية في فض النزاعات العربية– العربية خلال أعوام 1964–1990، حيث ينطلق السؤال الرئيس: ما مدى قدرة جامعة الدول العربية في فض النزاعات العربية–العربية خلال أعوام 1964–1990؟

فرضيات الدراسة:

- اتسم موقف جامعة الدول العربية بالضعف تجاه النزاعات العربية–العربية.
- انعكست حالة الضعف والتبعثر في مواقف جامعة الدول العربية سلباً على أداء جامعة الدول العربية في التعاطي مع التغيرات السياسية في المنطقة وكذلك في فض النزاعات العربية–العربية.

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تسليط الضوء على دور جامعة الدول العربية وتقييم أدائها ومواقفها في فض النزاعات العربية–العربية.
2. تشخيص وتحليل بعض المواقف الدولية الخارجية والتي أثرت على موقف جامعة الدول العربية من النزاع العراقي–الكويتي.

أهمية الدراسة:

يمكن تحديد أهمية الدراسة على النحو الآتي:

1. تفيد في مجال البحث العلمي، فهي تعتبر دراسة هامة جدا في معرفة مدى قدرة الجامعة العربية في فض النزاعات العربية–العربية.
2. تقديم رؤية تحليلية حول كيفية إدارة الجامعة العربية للأزمات العربية–العربية السابقة.
3. تمكن القارئ والباحث العربي من الاطلاع على موقف جامعة الدول العربية من النزاع العراقي الكويتي والنزاع الجزائري المغاربي.
4. تعتبر الدراسة مرجع لفترة زمنية معينة مليئة بالأحداث المتسارعة، في المنطقة العربية.
5. معرفة مواطن النجاح والاخفاق في موقف الجامعة وتدخلاتها في فض النزاعات العربية العربية.

هيكل الدراسة:

- المبحث الأول: موقف جامعة الدول العربية تجاه النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر
- المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية تجاه أزمة العراق والكويت "حرب الخليج الثانية": حرب الخليج الثانية (1990-1991م):
- المبحث الثالثُ: جوانب النجاح والإخفاق في دور جامعة الدول العربية:

مدخل:

تعد الصراعات والنزاعات والخلافات بين الدول حقيقة واقعة ضمن العلاقات الدولية، فهي ظاهرة يعاني المجتمع الدولي نتائجها وإفرازاتها.

وإذا كان الصراع أو النزاع هو في الأساس حالة اجتماعية نتيجة تعارض الأهداف والغايات بين الأفراد والجماعات، فان السلوكيات الصراعية والنزاعية أو الخلافية على المستوى الدولي يمكن ملاحظتها في حالة التوتر أو القطيعة السياسية والاقتصادية والدبلوماسية أو التهديدات الخفية أو المبطنة أو حشد القوات العسكرية أو الوصول إلى حالة الحرب التي تعتبر أقصى حالات الصراعات بين الدول (داوود، 2003، ص2).

إنَّ ما تمثله المناطق الحدودية من أهمية اقتصادية وإستراتيجية أصبح يشكل عاملاً مهمًّا، من العوامل التي تثير النزاعات بين الدول، سواء كان ذلك في حالة الحدود غير المعينة أو الحدود المرسومة على الأرض، أو الحدود البحرية، وأصبحت التطلعات الاقتصادية والرغبة في الهيمنة الإقليمية، تحكم تصرفات بعض الدول، وتحدد توجهات سياساتها الخارجية، كما تشكل هدفًا تسعى إليه دول أخرى، حتى وإن كان على حساب الروابط التاريخية، وعلاقات الجوار وصلات القربى والدين، ومن ثم لا غرابة، أن نجد صراعات دامية في الوطن العربي، كانت بسبب رغبة بعض الدول في السيطرة وتحقيق أهداف اقتصادية، وتعتبر النزاعات الحدودية العربية من أهم المعوقات التي واجهت الدول العربية، والتي استنزفت الكثير من الجهد والوقت والموارد الطبيعية والبشرية العربية، وشكلت عقبات كبيرة في تخصيص المزيد من الموارد العربية لخدمة قضايا التنمية والتطور فيها، كما وقفت عائقاً أمام التضامن والتعاون العربي في مواجهة الأخطار والتحديات المحيطة بدولها.

وفي سياق هذه الدراسة سيتم استعراض بعضاً من النماذج، تتناول موقف وأداء جامعة الدول العربية تجاه العديد من الأزمات السابقة، ومن ثم تحليل قدرة الجامعة على حل تلك النزاعات وهي على النحو الآتي:

المبحث الأول: موقف جامعة الدول العربية تجاه النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر

اتسمت العلاقات العربية–العربية منذ نشأة جامعة الدول العربية بالتوتر والاختلاف والتأزم وعدم التوافق، بحيث يظهر هناك تباين بين آمال الشعوب العربية في الوحدة ووجود مشاريع سياسية للقيادات العربية من أجل الوحدة والتضامن، إلا أنها تجابه في كل مرة بخلافات عربية بينية ناتجة أساسا عن اختلاف وجهات الرأي السياسية، وتبرز مظاهر الانقسام في العلاقات العربية – العربية من خلال الخلافات الحدودية بين الدول العربية وعدم قدرة الجامعة العربية على حلها، حتى أصبحنا نقول أن مشكلة العرب والجامعة العربية هي الحدود ليس إلا، وفي كل مرة كانت تزداد فيها الخلافات الحدودية يتم فيها احتواء الموضوع من طرف الجامعة العربية أو أحد أجهزتها بواسطة التهدئة وتجميد الخلاف دون حلها جذريا، والواقع برهن على أن أنصاف الحلول قد تؤدي في المستقبل إلى عودة المشكلة من جديد، ناهيك عن الخلافات الدبلوماسية والتلاسن الذي كان يسجل في كل مرة بين الزعماء العرب في القمم العربية (A. Hussein, 1975, p. 67).

طبيعة الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر:

يُعد الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر أحد أبرز عوامل التوتر في العلاقات بين البلدين، فالجزائر تتمسك بحدودها كما تركها الاستعمار الفرنسي، بينما يطالب المغرب بحدوده كما كانت عليه قبل مرحلة الاستعمار، وتمثل معاهدة" لإله مغنية" والتي وُقعت في 18 مارس 1845إطاراً مرجعياً لها، وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمة المغرب من فرنسا في" معركة ايسلي" في 14 أغسطس 1844، تعهَد فيها بعدم دعم المجاهدين الجزائريين والأمير عبد القادر، ورغم تحديد تلك المعاهدة للحدود بين الجزائر والمغرب إلا أن وضع منطقة الصحراء الشرقية في الجنوب (منطقة تيندوف) كان غامضاً (الخلفي، 2003، ص2).

جذور وتطور المشكلة الحدودية بين المغرب والجزائر:

بالرغم من التدخلات العربية والإفريقية لحصر الأزمة، إلا أن مشكلة الحدود أخذت تتزايد وتيرتها منذ عام 1963، وخصوصاً بعد اكتشاف الحديد في منطقة (تندوف) في الجزائر، على الرغم من اللقاء المصغر في القمة العربية بالقاهرة عام 1964 الذي عالج بعض أسباب النزاع، وتجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكلة، ولكن لم يوقف من الصدامات العسكرية التي نشأت بين الفينة والأخرى، ففي عام 1967أدت إلي قيام المغرب بطرح النزاع على الأمم المتحدة، إلا أن مفاوضات "إيفران" في 15 يناير 1969 ثم مفاوضات 27 مايو 1970، وبعدها مفاوضات 15 يونيو 1972، والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على: اعتراف المغرب بجزائرية تيندوف، والمشاركة في إنتاج وتسويق حديد تيندوف، ودعم الجزائر لمغربية الصحراء، وتلا

ذلك تصريحات جزائرية مؤيدة للحق المغربي في الصحراء، منها تصريح الرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين في مؤتمر القمة العربي بالرباط في أكتوبر 1974 عندما قال: " بأن مشكلة الصحراء لا تهم سوى المغرب وموريتانيا، وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر من الأرض لا فقط في الصحراء الغربية بل أيضا في سبته ومليليه وكل الجزر التي لا تزال تحت الاحتلال الإسباني" (الخلفي، 2003، ص3).

وحاولت أكثر من جهة بما فيها الوساطة الفردية من قبل الملك السعودي (فيصل) رأب الصدع وحل الصراع الدائر بين المغرب وجبهة البوليساريو من جهة وبين المغرب والجزائر من جهة أخرى، بالإضافة لبعض المنظمات الدولية والإقليمية، والتي قدَمت مقترحات أعوام 1999 1991–1997–– 2002م، وكان أشهرها حل الأزمة التي قدمتها الأمم المتحدة عام 2003م، إلا أن كل تلك المحاولات باءت بالفشل ولا زالت حتى يومنا هذا، وبالرغم من وجود اتفاقاً عاماً من المجتمع الدولي وبعض أطراف الصراع حول حق تقرير المصير لسكان الصحراء إلا انه لم يطبقْ حتى الآن (الكمبوري، 2003).

عموماً، إنَ طبيعة الصراع بين المغرب والجزائر يتمحور حول ملكية الصحراء الغربية، والتي تعد من أطول الصراعات والنزاعات العربية، والتي تم تغذيتها من قبل أطراف تحاول بشتى السبل استغلال الصراع القائم من أجل تحقيق مصالح ومكاسب سياسية واقتصادية خاصة.

بعد هذا الاستعراض حول جذور المشكلة الجزائرية المغربية وتطورها، تحاول الدراسة في هذا المبحث تناول دور الجامعة العربية تجاه هذه الأزمة التي شكلت ملمحاً من ملامح الصراعات العربية–العربية.

دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة بين الجزائر والمغرب:

كان هناك تباين في الآراء والتوجهات نحو أسلوب حل المشكلة في إطار جامعة الدول العربية، مما أدى إلى انقسام بين أعضاء جامعة الدول العربية، وقد زاد من حدَة وتفاقم المشكلة هو عدم وجود آلية فعالة لتسوية النزاعات العربية–العربية، حيث كان الاعتماد الأساسي على آليات التحكيم، أو الوساطة، وكلاهما محكوم بميثاق جامعة الدول العربية. لقد كان الدور الأساسي للجامعة متركزاً على إنهاء الاحتلال الاستعماري بالصحراء الغربية، إلا انه مع تزايد حدة النزاع بين الدول المعنية بالمشكلة، ووصوله في إحدى مراحله للصراع المسلح، أصبح دور جامعة الدول العربية مقتصراً على احتواء هذا الصراع (العبيدي، 2012، ص3).

وقد تجسد هذا الدور من خلال إصدار عدة قرارات في19 و20أكتوبر 1962، وأهمها (المخادمي، 2004، ص122–123):

1.إيقاف جميع العمليات العسكرية.
2.دعوة الحكومتين (الجزائرية والمغربية) إلي سحب قواتهما إلي مراكزها السابقة قبل وقوع القتال.
3.تشكيل لجنة وساطة من الدول العربية من "الجمهورية العربية المتحدة، ليبيا، تونس، لبنان والبلديْن المتنازعيْن لفض النزاع.
4.وقف الحملات الدعائية ضماناً لخلق جوْ العمل المناسب.

لجنة الوساطة العربية

اجتمعت لجنة الوساطة العربية المنبثقة عن جامعة الدول العربية في أكتوبر 1963، وبحثت الأزمة بين الجزائر والمغرب وقد أصدرت بعض القرارات (المخادمي، 2004، ص123):

1.وقف إطلاق النار.
2.سحب قوات الطرفين إلي ما وراء الحدود.
3.وضع قوات الحدود في "حاسي البيضا" و"تنجوب" بعد انسحاب المغاربة منها، ثم عقد اجتماع بين الطرفين لحل مشكلة الحدود، ووقف حملات الدعاية بين الجانبين.

ومن الملاحظ أن الأمين العام لجامعة الدول العربية ""عبد الخالق حسونة" كان له دوراً بارزاً وفق المادة"20" من ميثاق مجلس الجامعة في دعوة مجلس الجامعة للانعقاد بشكل استثنائي في عام 1963.

إن تعاظم دور الأمين العام في مجال تسوية المنازعات العربية المحلية، قد برز بوضوح شديد في حالة نزاع الحدود بين المغرب والجزائر عام 1963، فبعد تدهور الموقف بين الطرفين بادر الأمين العام بدعوة مجلس الجامعة للانعقاد في دورة غير عادية "استثنائية" لبحث هذا النزاع،

انطلاقاً من النص الذي تقرره المادة (20) من النظام الداخلي للمجلس، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يلجأ فيها الأمين العام لاستخدام حقه بمقتضى هذه المادة، إلا أن ما يميز مبادرة الأمين العام هذه استحداث أسلوب تدخل على النحو الذي تم به–وإن كان لم يحقق النجاح المرجو–، إلا أنه كان بمثابة سابقة تبنتها الأمانة العامة لنفسها توسيعاً لإمكاناتها لدعوة المجلس للانعقاد (العتيبي، 2010، ص45).

وفي يناير 1964 (أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية الأولى بالقاهرة) جرت مباحثات بين وزيريْ البلديْن المتنازعيْن، حول موضوع الجزائريين الموجودين بالمغرب، وموضوع تبادل السفراء، واحترام نصوص اتفاقية وقف إطلاق النار (المخادمي، 2004، ص124).

وهنا يعود ضعف ومحدودية دور جامعة الدول العربية في الأزمة بين المغرب والجزائر إلى عدم رغبة الجزائر في التدخل العربي، ورغبتها في الحل الدولي أو الإفريقي، وكان ذلك واضحاً في

دعوة منظمة الوحدة الإفريقية إلى مؤتمر "باماكو" في 29 أكتوبر 1963، الذي حضره رؤساء الجزائر والمغرب وأثيوبيا ومالي، وأسفر عن عدة قرارات هي (المخادمي، 2004، ص123):

1.إيقاف القتال ابتداءً من يوم 2 نوفمبر 1963.
2.تحديد منطقة منزوعة السلاح بواسطة لجنة رباعية من ممثلين الدول المشتركة بالمؤتمر.
3.تعيين مراقبين من الدولتين لضمان حياد وسلام هذه المنطقة.
4. تشكيل لجنة تحكيم يتولى وزراء خارجية دول المنطقة اختيارها، وتكون مهمتها تحري المسؤولية عن بدء العمليات الحربية بين الطرفين ودراسة مشكلة الحدود بينهما، وتقديم مقترحات وحلول ووقف الحملات الدعائية بين البلدين، وقد أبدت الجزائر والمغرب استعدادهما لتنفيذ هذه القرارات، إلا أن المغرب رفض الانسحاب من "حاسي البيضا" و"تنجوب" وطالب بإجراء استفتاء وهو ما رفضته الجزائر، ولم يتوقف القتال إلا يوم 4 نوفمبر 1963.

وقد ظل النزاع بين البلدين إلى أن تم توقيع معاهدة "إيفران" لترسيم الحدود بينهما بتاريخ 15يناير 1969، وتصريح "تلمسان" المشترك بتاريخ 27مايو 1970، والتصريح الجزائري المغربي بالرباط في 15يونيو 1972 (المخادمي، 2004، ص 126-127).

واستمرت مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب والجزائر، حيث قدم الأمين العام لجامعة الدول العربية "محمود رياض" تقريراً في الدورة الستون لمجلس الجامعة في سبتمبر 1973، والذي تضمن عرضاً كاملاً لمشكلة الصحراء الغربية (العبيدي، 2012، ص5).

وفي مؤتمر القمة العربية السابعة بالرباط للملوك والرؤساء العرب، المنعقد خلال الفترة 26-29أكتوبر 1974، صدر قراراً يؤيد الاتفاقيات التي توصلت إليها كل من المملكة المغربية وموريتانيا، واعتبرت قضية الصحراء الغربية قضية جوهرية لتصفية الاستعمار (العبيدي، 2012، ص5-6).

والأمر الذي دفع جامعة الدول العربية إلى القيام ببعض المحاولات لاحتواء النزاع، وقد تركزت هذه المحاولات في مساعي الأمين العام لجامعة الدول العربية " محمود رياض" لتوقيع الاتفاق الثلاثي في مدريد بتاريخ 21 نوفمبر 1975، حيث أجرى محادثات مع كل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو محاولاً حث الأطراف المتنازعة على المفاوضات المباشرة، وأعقب ذلك بتصريح له أمام مجلس وزراء جامعة الدول العربية في 4 مارس 1976 قال فيه: "إن التضامن العربي قد هزته تجارب صعبة في لبنان والصحراء الغربية، وأن على مجلس الوزراء العرب تحمل المسؤولية المشتركة" (شريف، 2010، ص13).

وحاول الأمين العام للجامعة الإعداد لمفاوضات مباشرة بين الأطراف المتنازعة بعد انسحاب الاستعمار الأسباني، إلا أن الأمين العام قدم تقريراً في 15مارس1976، أعلن أنَ مشكلة الصحراء

الغربية معقدة وتستلزم جهداً سياسياً مكثفاً، على الصعيد الثنائي والجماعي العربي، من أجل تسوية النزاع سلمياً (العبيدي، 2012، ص6).

يمكن القول إن الدور الأساسي لجامعة الدول العربية، في حل مشكلة الصحراء تمركز على إنهاء الاستعمار الأسباني من الأراضي العربية فقط، ومع احتدام الصراع بين الأطراف المعنية بالمشكلة ووصوله إلى مرحلة الصراع المسلح أصبح دور الجامعة العربية هو احتواء هذا الصراع مما فتح المجال لتدخل هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية دون تبنَي أي اقتراح أو التقدم بأي مبادرة (شريف، 2010، ص13).

وإذا نظرنا إلى خريطة الصراعات العربية–العربية فسوف يتبين لنا ملمحيْن خطيريْن:

- أولهما: أن ملف تسوية هذه الصراعات قد خرج من الأيدي العربية، والمثال الواضح هنا هو الخلاف المغربي – الجزائري حول مستقبل الصحراء الذي تُرك كليَةً بيد الأمم المتحدة دون أن تجرؤ مؤسسة جامعة الدول العربية على معالجته (أحمد، 2009)
- وثانيهما: يتمثل في أن النزاعات الأهلية العربية – أي داخل كل دولة على حدة– قد خرجت بدورها من إطار النظام العربي، وإلا فأين هو الدور العربي الفاعل في تسوية النزاع الأهلي في السودان أو الصومال أو العراق؟ علماً بأن الحكومة الصومالية طالبت جامعة الدول العربية بالتدخل العربي ليعود للصومال استقراره ولحمة دولته، وكذلك في رأب الصدع بين سنة العراق وشيعته في أعقاب احتلاله في 2003 (أحمد، 2009).

ويرى الباحث أن النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب لم يكن للجامعة العربية دور رئيس فيه كون مواقف أعضائها متباينة، ولذلك أضفت بظلالها على القرارات والمواقف، حيث كانت الاتجاهات مختلفة ولم تصل لحد التدخل القوي والمنشود في وضع حل نهائي يقبل به الطرفين المتنازعين برعاية عربية–عربية.

المبحث الثاني: موقف جامعة الدول العربية تجاه أزمة العراق والكويت "حرب الخليج الثانية":

حرب الخليج الثانية (1990–1991م):

جذور المشكلة الحدودية بين العراق والكويت وتطورها:

شكلت أزمة الحدود بين العراق والكويت عام 1990م، أهم وأعقد الأزمات المعاصرة في المنطقة العربية التي عمقت الانقسام والتشرذم في الصف العربي الواحد.

وكان النزاع قد نشأ منذ مطلع عقد الستينيات من القرن الماضي حول الحقول النفطية التي تقع في منطقة الحدود المشتركة بينهما، ولكن في أعقاب الإطاحة بحكم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في فبراير 1963م، ووصول الرئيس "عبد السلام" عارف إلى السلطة بدأت العلاقات العراقية–الكويتية في التحسن، حيث قام وفد كويتي بزيارة بغداد برئاسة الشيخ "صباح السالم الصباح" رئيس الوزراء الكويتي وانتهت الزيارة بتوقيع اتفاق مشترك بين البلدين في 4 أكتوبر 1963م، وكان من أهم بنوده ما يلي (المطيري وآخرون، 2003، ص4):

1. اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها المتفق عليها بين الطرفين منذ تاريخ 21 يوليو1932م.
2. تعمل الحكومتان على توطيد العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين.
3. تعمل الحكومتان على إقامة تعاون ثقافي وتجاري واقتصادي مشترك.
4. تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء

وبعد ذلك استمرت العلاقات العراقية الكويتية بشكل جيد حتى نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي، وتحديداً بعد انتهاء حرب الخليج الأولى عام 1988م، حيث برزت الخلافات مجدداً حول آبار النفط في المناطق الحدودية، واتهام العراق للكويت بسحب النفط العراقي من حقل الرميلة وقيامها بتعويم النفط في السوق العالمي والتسبب في انخفاض أسعاره العالمية.

فالنزاع العراقي الكويتي كان في بداية الأمر نزاعًا حول الحقول النفطية التي تقع في الحدود المشتركة بينهما، تطور إلى قيام العراق بغزو الكويت بتاريخ2 أغسطس 1990م، مستهدفًا تأمين مصالح اقتصادية وأمنية، وما يترتب على ذلك من إحكام السيطرة على منطقة الخليج، حيث كان الموقع الجغرافي للكويت يشكل أهمية كبيرة من الناحية الإستراتيجية لدي القوى الكبرى، وقد زاد اكتشاف البترول في العقود الماضية من قيمة المنطقة، لذا تعرضت لخصومات شديدة ونزاعات تاريخية آلت في النهاية إلى أزمة الخليج (مزاهره، 2011، ص18).

أما العراق فقد استمر من جانبه في تصعيد حملته على الكويت بعد المذكرة التي رفعها وزير الخارجية الكويتي إلى الأمم المتحدة، واعتبرت بغداد أن تلك الخطوة تمهد لدعوة القوى الأجنبية للتدخل في المنطقة وإن ذلك يعتبر تخلياً عن الخيار العربي الذي قالت الكويت أنها متمسكة به، وقد بذل عدد من القيادات العربية جهوداً مضنية لاحتواء المشكلة العراقية – الكويتية في الإطار العربي والتي أفضت إلى مؤتمر جدة بتاريخ 31 مايو 1990، إلّا أن إصرار العراق على مطالبه واتخاذ الكويت موقفاً متصلباً وغير مألوف اتجاهها أدَيا إلى فشل المؤتمر، وبالتالي غزو العراق للكويت في2 أغسطس 1990م (مزاهره، 2011، ص22–23).

مؤتمر القمة العربية "بغداد" 28 مايو 1990م:

عقد في بغداد مؤتمر القمة العربية بتاريخ 28 مايو1990م، في هذا المؤتمر انتقد الرئيس العراقي "صدام حسين" دولة الإمارات العربية والكويت قائلاً: "إن حصة الكويت بإنتاج النفط لغت"1,5"مليون برميل يومياً، لكن الكويت لم تلتزم بذلك حيث تنتج"2,1"مليون برميل يومياً، وذلك علي حساب العراق ومصلحته في تحسن وضعه الاقتصادي المتردي، وطالب العراق بمبلغ"10"مليارات دولار بصورة سريعة، وضرورة إلغاء الديون التي عليه والتي قدرت بحوالي "30"مليار دولار تقريباً، وبذلك يتجنب الجميع النزاع الاقتصادي، حيث اتهمهما بالامتثال لضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتجاوز "الكوتا" أو النسبة التي حددتها الأوبك (مزاهره، 2011، ص22).

بعد انتهاء المؤتمر زار وفد عراقي السعودية والكويت والإمارات لبحث مسالة الإنتاج النفطي ومبلغ "10" مليارات دولار التي طلبها الرئيس العراقي في القمة العربية ببغداد.

وهنا امتنعت الكويت عن الدفع، حينها قام رئيس الوفد وزير الشؤون الاقتصادية العراقي "سعدون حمادي" بإظهار موجودات الكويت في العالم "100"مليار دولار، بعد ذلك استجابت دولة الكويت لدفع نصف المبلغ على فترات محدودة مقابل تسوية الحدود بين البلدين، لكن الوزير العراقي غادر الكويت دون الاتفاق على شيء مهم (الشاعري، 2006، ص225)

وفي ظل تطورات الأزمة تمَ اجتماع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 16يوليو 1990م حيث قدَم وزير الخارجية العراقي "طارق عزيز" في هذا الاجتماع مذكرة للأمين العام للجامعة "الشاذلي القليبي" يتهم فيها الكويت بإقامة منشآت عسكرية على الأراضي العراقية، وأنها أخذت بترول من حقل الرميلة العراقي بدافع السرقة، وأن العراق يرى بأن قيمة البترول المباع من هذا الحقل بلغ"20,4"مليار دولار (سرياني، 2001، ص253)

وفي نفس السياق ألقى الرئيس العراقي "صدام حسين" خطاباً للجماهير قال فيه" إذا فشلت التسويات الدبلوماسية في حمايتنا، فسنلجأ إلى وسائل أخرى لعودة حقوقنا (الشاعري، 2006، ص226)، حينها بدأت طلائع القوات العراقية تتجه نحو الحدود العراقية الكويتية بتاريخ18 يوليو1990م.

على أثر ذلك تحركت الكويت في حملة دبلوماسية واسعة، بإرسال وزراء الخارجية وشؤون مجلس الوزراء والعدل موفدين برسائل من الأمير إلى قادة الدول العربية.

وبعث وزير الخارجية بمذكرة كويتية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية، دعت إلى تشكيل لجنة عربية في نطاق الجامعة لترسيم الحدود، ونفت حفر آبار داخل الأراضي العراقية، وقالت إن العراق هو الذي فعل ذلك داخل الأراضي الكويتية (هلال، 1991، ص52).

كذلك بعث وزير الخارجية الشيخ "صباح الأحمد " مذكرة إلى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "خافيير بيريز دي كويار" رد فيها على المذكرة العراقية التي وجهت إلى الكويت وأوردت المذكرة الكويتية "أن المذكرة العراقية تضمنت عدداً من الادعاءات التي لا تستند إلى أي أساس من الصحة، واعتبرت أن قضية أسعار البترول وتدهورها عائدة للمشكلة العالمية، والتي تدخل فيها أطراف عدة منتجين ومستهلكين من داخل "الأوبك" وخارجها.

في ظل الوساطة والمساعي العربية واحتواء الأزمة من قبل الجامعة العربية سعى الرؤساء العرب إلى الوساطة بين العراق والكويت لحل المشكلة إلا أن جميع المفاوضات والاجتماعات واللقاءات باءت بالفشل الذريع، وزادت اتهامات العراق للكويت بعد ذلك، وأصبح الغزو العراقي للكويت أمراً لا مفر منه.

بدأت خطوات الرئيس المصري "حسني مبارك" في تسوية الأزمة العراقية الكويتية، حيث سافر إلى بغداد ومن ثم للسعودية والكويت، وقد تم طرح عدة نقاط من الرئيس المصري "مبارك" لتسوية الأزمة تمثلت في استبعاد العمل العسكري، وتقريب وجهات النظر بين البلدين، ووقف الحملات الدعائية بين البلدين، وأخيراً عقد اجتماع مصالحة عل مستوى وزراء الخارجية (هلال، 1991، ص55).

نتج عن هذه الاقتراحات والمساعي الدبلوماسية لاحتواء الأزمة بين البلدين العربيين مؤتمر جدة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ31 يوليو1990م، حضره "عزت إبراهيم" نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي، والشيخ "سعد العبد الله" ولي العهد الكويتي في جدة في 31 يوليو1990م، والذي طالبت الكويت في جلساته بوقف الحملات الدعائية وسحب القوات العراقية المحتشدة على الحدود وخلق جوْ من الثقة بين البلديْن، والاتفاق على الاجتماع المقبل (الشاعري، 2006، ص228).

لكن لم يصدرْ بيان مشترك عن هذا الاجتماع، والذي عكس تصلب الموقف العراقي والكويتي في احتواء الأزمة بين البلديْن، ممَا دفع بالعراق باجتياح الكويت في 2 أغسطس 1990م عسكرياً.

وتمَ إعلان الكويت "المحافظة التاسعة عشر من محافظات العراق"، وقد جاء ضمن تبريرات الحكومة العراقية لاحتلال الكويت، هو "استخراج الكويت الفوضوي والَلامحدد للنفط من حقل الرميلة، الذي يقع على الحدود بين البلدين (المخادمي، 2004، ص159).

واجتاحت القوات العراقية الكويت وأطاحت بحكم آل الصباح، ضمن عملية عسكرية بدأت بالسيطرة على كافة أراضي الكويت (داوود، 2006، ص33).

وخلال احتلال الكويت الذي استمر ستة أشهر، بذلت جهود عربية ودولية لانسحاب القوات العراقية، وإيجاد الحلول المناسبة لتسوية الأزمة سلمياً، لكن العراق رفض وظل متمسكاً بأن الكويت جُزء لا يتجزأ من العراق، إلى أن وصل الأمر للتدخل الأجنبي بقرار صادر عن مجلس الأمن، وحدثت المواجهة العسكرية بين دول التحالف والعراق، انتهت بهزيمة العراق، وتدمير بنيته التحتية والعسكرية (سرياني، 2001، ص254-255).

دور جامعة الدول العربية في إدارة الأزمة:

تميّزت هذه المرحلة بأنها من أصعب المراحل التي مر بها النظام الإقليمي العربي، لأنها شكلت مأزقاً كبيراً أمامه، تطلّب منه المرونة والكفاءة والمعرفة في تطور الأحداث في المنطقة العربية، وكيفية التعامل معها للخروج من هذه الأزمة والحفاظ على الأمن القومي العربي.

هذه المرحلة تبدو مختلفة جذرياً عن المراحل السابقة. كوْن الأزمة هي عربية –عربية تضر بالأمن القومي العربي والمصالح العربية المشتركة، بخلاف حرب الخليج الأولى "الحرب العراقية الإيرانية"، والتي وقفت معظم الدول العربية وخاصة دول الخليج مع العراق ضد إيران.

كانت تداعيات الغزو العراقي للكويت غير مسبوقة، فقد أحدثت أثراً بالغاً وشرخاً في منظومة التعاون العربي المشترك، وأدت لانقسام غير مسبوق بين الدول العربية (أحمد، 2005، ص4).

ولكن بذلت جهود عربية مكثفة لاحتواء الأزمة، وإيجاد حل سلمي لها في إطار عربي، وذلك منذ اللحظات الأولى لوقوع الغزو، فقد أخذت هذه الجهود العربية اتجاهين الأول: تمثّل في الدبلوماسية العربية الجماعية، التي بذلت في إطار جامعة الدول العربية سواء من خلال اجتماعات مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية، أو من خلال الاجتماع الطارئ للقمة العربية، أما الثاني: فتمثل في اتخاذ المبادرات الدبلوماسية الفردية، أو الثنائية، أو المحدودة التي قامت بها دولة عربية واحدة أو أكثر (الرشيدي، 1991، ص 112).

إلا أن هذه المحاولات لم تنجح، مما استدعى تدخل جامعة الدول العربية ومجلس الأمن من جديد، وذلك بعد ساعات من الاجتياح طالبت الكويت والولايات المتحدة بعقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن وتم تمرير القرار (660) والذي شجب فيه الاجتياح وطالبت بانسحاب العراق من الكويت. وفي 3أغسطس–أي بعد الغزو بيوم واحد– عقدت جامعة الدول العربية اجتماعاً طارئاً وقامت بنفس الإجراء، وفي 6 أغسطس أصدر مجلس الأمن قراراً بفرض عقوبات اقتصادية على العراق، وبدوره أعلن الأمين العام للجامعة العربية "الشاذلي القليبي" استقالته بتاريخ 3 سبتمبر 1990م أي بعد شهر

من بدء الغزو العراقي للكويت، وذلك بسبب بدء الحرب علي العراق من قوات التحالف، وفشل مساعي الجامعة العربية في احتواء الأزمة والانقسام العربي في المواقف تجاه الحرب علي العراق، بالإضافة للانتقادات الحادة التي وجهها إليه بعض وزراء الخارجية العرب خلال الاجتماع الطارئ لمجلس الجامعة الأخير بالقاهرة بسبب تقاعسه عن تنفيذ الالتزامات التي كلفه بها مؤتمر القمة العربية الطارئ بالقاهرة، وفي خضم الحشود العسكرية الأجنبية، صدرت سلسلة من القرارات لمجلس الأمن كان أهمها القرار رقم "678" الذي صدر في 29 نوفمبر 1990م والذي منح فيه العراق موعداً نهائياً (15 يناير 1991م) لسحب قواته من الكويت، وإلا فإنَ قوات الائتلاف الدولي سوف تستعمل كل الوسائل الضرورية لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم "660" (شعبان، 1994، ص7).

الدور الدبلوماسي الذي قامت به جامعة الدول العربية تجاه أزمة الخليج عام1990م:

تقدمت الكويت بطلب عقد دورة طارئة للمجلس لبحث الأزمة الناشئة عن الاجتياح العراقي لأراضيها، واستجابة لذلك عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً لبحث الأزمة يومي 2 و3 أغسطس 1990م بالمقر الأصلي للجامعة بالقاهرة, وقد أسفر هذا الاجتماع (غير العادي) عن صدور القرار رقم"5036" بأغلبية "14" صوتاً من مجموع "21" صوتاً، والذي تضمن إدانة الإجتياح العراقي لدولة الكويت، ورفض أية آثار مترتبة عليه، واستنكار سفك الدماء، وتدمير المنشآت وطالبوا العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط لقواته العسكرية إلى مواقعها قبل الأوَل من أغسطس 1990م، ودعوة رؤساء الدول العربية لعقد قمة عربية طارئة للنظر في سبل حل الأزمة سلمياً وفي إطار عربي، ومن ثم التأكيد على التمسك بمبدأ السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء, واحترام مبادئ ميثاق الجامعة العربية, وخاصة ما يتصل منها بحظر اللجوء إلى القوة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضو بالجامعة، ورفض أي محاولة للتدخل الأجنبي في الشؤون العربية، وأخيراً تضمن تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ هذا القرار، وإحاطة المجلس علماً بأية تطورات جديدة في الموقف (الرشيدي، 1991، ص128).

جاءت هذه القرارات واضحة في إدانة العراق لغزوه للكويت، إلا أنها لم تتخذ أية تدابير أو إجراءات على أرض الواقع لصد ذلك العدوان، مما أضعف القرار وجعله هشاً، وعليه فقد ترك المجال لمجلس الأمن أن يتدخل بديلاً عنها، لأن القرار الدولي والأممي جاء حاسماً وقوياً، والذي سنرى فيما بعد نتائجه وإجراءاته على الأرض مع بدء قوات التحالف الدولي الحرب على العراق لتحرير الكويت.

موقف الطرفيَن المتنازعيَن من القرار (5036):

اعترضت العراق بشده على القرار، لأنه يتنافى مع نص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية، التي تشترط بوضوح الإجماع في اتخاذ القرارات المستندة إليها، وبما أن القرار قد عارضته خمس دول وهي: فلسطين واليمن وموريتانيا والسودان والأردن، وليبيا التي لم تشاركْ من

الدول الأعضاء فإنه في هذه الحالة يعتبر باطلًا ولا يترتب عليه أي أثر (برهوم، 1991، ص 126). حيث تم اتخاذ قرار الإدانة الصادر عن وزراء الخارجية العرب بسرعة ملحوظة، يفسر الضغوطات الكبيرة التي تعرضت لها بعض الدول العربية، في محاولة لتدويل الأزمة والطلب من الدول الكبرى ومجلس الأمن التدخل العسكري السريع، وبذلك فقد تركت الجامعة العربية الأمر منذ بداياته للتدخل الأجنبي متخلَية عن حقها في تسوية المنازعات العربية–العربية في إطارها العربي.

القمة العربية الطارئة يومي 9 –10 أغسطس 1990م:

انعقدت القمة الطارئة، استجابة للدعوة التي وجهها الرئيس المصري الأسبق "حسني مبارك" إلى رؤساء الدول العربية يوم 8 أغسطس، أي بعد أقل من أسبوع واحد من وقوع الاجتياح العراقي للكويت، بعد فشل عقد القمة العربية المصغرة، للنظر في هذا التصرف غير المسبوق، ومحاولة تلافي آثاره السلبية المؤكدة على مستوى النظام العربي برمته، كما جاء انعقاد هذه القمة أيضا استجابة للقرار رقم"5036" الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب يومي 2 و3 أغسطس، وذلك بأغلبية اثنتا عشرة دولة وهي: (مصر، السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان، سوريا، المغرب، لبنان، جيبوتي، الصومال (ضد دولتين وهما: (العراق وليبيا)، وتحفظ ثلاث دول، هي: (السودان، فلسطين، موريتانيا)، وامتناع ثلاث دول أخرى هي(: الجزائر، الأردن، اليمن)، وغياب دولة واحدة هي: (تونس)، والذي تضمن ستة بنود فرعية موضوعية إلى جانب قرار إجرائي، أما القرارات الموضوعية، فقد شملت (الرشيدي، 1991، ص129) قرار رقم "195":

1. التأكيد على قرار"5036" والصادر عن مجلس الجامعة في 3 أغسطس 1990م, والذي أدان بشدة الغزو العراقي لدولة الكويت وعدم الاعتراف بأية آثار تكون قد ترتبت عليه.
2. إعلان الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي "660–661–662" الصادرة في الثاني والسادس والتاسع من أغسطس 1990م على التوالي بشأن الأزمة وبوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية.
3. تأكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي فيها. (مزاهره، 2011، ص36).

إضافة إلى شجب التهديدات العراقية لدول الخليج واستنكار حشد العراق لقواته المسلحة على حدود السعودية, والإعلان عن التضامن العربي الكامل معها, ومع دول الخليج الأخرى، وتأييد الإجراءات التي تتخذها هذه الدول بالتطبيق لحق الدفاع الشرعي وفقا لأحكام المادة "2" من معاهدة الدفاع العربي المشترك (www.lasportal.org)، والمادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن رقم" 661" الصادر بتاريخ 6 أغسطس 1990م على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت (www.un.org) والاستجابة لطلب المملكة العربية

السعودية ودول الخليج العربية الأخرى بإرسال قوات عربية إليها لمساندة القوات المسلحة لهذه الدول دفاعاً عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

أمَا القرار الفرعي السابع، فهو ذو طبيعة إجرائية، يشير إلى تكليف القمة العربية الطارئة الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة تنفيذ قرارها رقم" 195 "بشأن أزمة الخليج ورفع تقرير عن ذلك إلى مجلس الجامعة خلال خمسة عشر يوماً. (www.lasportal.org، وثيقة نص قرار القمة العربية الطارئة، 10 أغسطس 1990).

في ضوء ما سبق نخلص إلى أن هذا القرار"195" جاء ضعيفاً، لأنه لم يضفْ شيئاً جديداً للقرار رقم"5036"، بل كان يعكس مدى التشرذم والتفكك للموقف الرسمي العربي من خلال التصويت والامتناع عنه، وبذلك فقد استنفذت الدبلوماسية العربية أقصى طاقتها في احتواء الأزمة بين العراق والكويت، مما شجع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للتدخل عسكرياً في الكويت، حيث أن الدول العربية في اجتماع القمة العربية الطارئة الذي عقد في 10 أغسطس 1990م أفشلت جامعة الدول العربية في القيام بدورها كصمام أمان للأمن الإقليمي العربي كما أفشلت الجهود التي بذلتها بعض الأطراف لإحياء الوساطة العربية، عندما وجد المؤتمرون أنفسهم أمام قرار جاهز ومعد، وتضمن القرار الصادر عن القمة العربية تكراراً لإدانة العراق وإعلان الموافقة على طلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج إرسال قوات عربية للدفاع عن أراضيها لضمان الاستقرار الإقليمي ضد أي اعتداء خارجي (مزاهره، 2011، ص31).

في الوقت الذي عقد الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية يومي30 و31 أغسطس 1990 بالقاهرة بحضور ثلاث عشرة دولة عربية وعلى رأسها مصر وسوريا ولبنان ودول الخليج العربي والمغرب وجيبوتي والصومال وليبيا ولم تحضر باقي الدول العربية متمثلة، بالعراق واليمن والأردن وفلسطين والجزائر وتونس وموريتانيا والسودان، فقد صدرت عنه عدة قرارات جاءت مكملة للقرارات السابقة التي أصدرتها الجامعة بشأن الأزمة، ولم يكن هناك جديداً إلا بعض الأمور وهي:

1. مطالبة العراق بعدم محاولة طمس الهوية الوطنية للشعب الكويتي.
2. عدم المساس بالتركيبة السكانية.
3. 3.الإدانة القاطعة لتصرفات العراق تجاه المدنيين في الكويت، ومسؤوليته في توفير الحماية لهم.
4. حماية المنشآت وتسهيل مغادرة الرعايا الأجانب من الكويت والعراق.
5. توفير كافة الضمانات اللازمة لاستمرار عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الكويت (www.lasportal.org، وثيقة نص قرار القمة العربية الطارئة، 1990).

وفي هذا الصدد أعتقد أن دور الجامعة العربية تجاه أزمة الخليج الثانية كان دوراً ضعيفاً علي الرغم من التحرك السريع والعاجل، وبالرغم من عدم حضور ثمان دول عربية في الاجتماع الذي أدى إلى انقسام جامعة الدول العربية لقسميْن هما: القسم الأول مع تدويل القضية وإدانة العدوان، والقسم الآخر: مع عدم التدويل واحتواء الأزمة في ظل الجامعة العربية وعلي الرغم من الإدانة الواضحة للغزو، إلا أن هذا الأمر لم يتبعه تحرك عسكري قوي يحسم الأمر، علي العكس ساهم في تدويل الأزمة وتسريع التدخل العسكري لقوات التحالف بناءً على قرار مجلس الأمن وقتها، ومشاركة القوات العربية في الائتلاف الغربي لصد العدوان وتحرير الكويت، تُبيَن مدى الضعف والعجز الذي أصاب النظام الإقليمي العربي، وأصبح التعاون العربي والتنسيق المشترك محكوماً عليه بالفشل، واتضَح أيضاً مدى الضعف الذي أصاب جامعة الدول العربية وعدم قدرتها على توفير التنسيق والتعاون وافتقارها لمبدأ الفعالية التي أفقدها المصداقية المنشودة، منذ أن تعاملت مع الغزو الإسرائيلي للبنان عام1982م بعدم اتخاذ أي قرارات أو إجراءات عاجلة وسريعة؟، هذا يقودنا لحالة الجامعة الضعيفة في هيكلها وجسمها، وأدائها الدبلوماسي الإقليمي والدولي تجاه قضايا مصيرية تتعلق بمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، أو أي أزمات عربية–عربية، أو عربية–إقليمية، أو عربية–دولية.

فاقتصر دورها على الإدانة اللفظية وشجب الاحتلال العراقي للكويت، ومطالبة الحكومة العراقية بسحب قواتها فوراً دون أية شروط مسبقة، والإقرار بحق الكويت ودول الخليج العربية الأخرى في اللجوء إلى جميع الوسائل الممكنة من أجل الدفاع عن سيادتها الإقليمية، وبعبارة أخرى لمْ تحاول الجامعة –من جانبها– اتخاذ أية تدابير فعَالة لجعل العراق الانصياع لمقتضيات الشرعية الدولية والعربية، وذلك يقودنا لإدراك أنَ هناك إخفاقاً بدبلوماسية القمم العربية في احتواء هذه الأزمة وغيرها من الأزمات، ولعلَ من أبرز مظاهر هذا الإخفاق ذلك الانقسام العربي الواضح، أمَا السبب الحقيقي وراء هذا الإخفاق فمرجعه: للقيود القانونية الممثلة في اشتراط الإجماع لصحة صدور القرارات بالنسبة لكل ما يتعلق بإعمال نص "المادة 6" من ميثاق الجامعة (ميثاق جامعة الدول العربية، م6، www.lasportal.org).

ويلاحظ أيضاً على دور جامعة الدول العربية أنَه لمْ يتخطَ سوى استقبال مذكرات كل طرف وتوجيه النداءات إلى الأطراف المعنية بضبط النفس واعتماد الحوار كوسيلة لحل النزاع وتجنب الأزمة بحصرها في المحيط العربي (عبيد، 1990 ص22).

لقد كان من الملامح الرئيسية التي اتصف بها أداء الجامعة العربية في تعاطيها مع أزمة الاحتلال العراقي للكويت، غياب أي دور للأمانة العامة ممثلة في شخص أمينها العام سواءً من حيث المبادرة إلى بذل المساعي الحميدة أو الاضطلاع بمهمة الوساطة بين العراق والكويت خاصة خلال الفترة التي سبقت الغزو، أو من حيث متابعة تنفيذ قرارات الجامعة الصادرة بِشأن الأزمة بل

الأكثر من ذلك أن الموقف المتردد للأمين العام والذي انتهى باستقالته من منصبه في 3 سبتمبر 1990م إنَما يجئ ليعكس حالة التردي الكبير الذي آل إليه مصير هذا الجهاز المهم من أجهزة الجامعة وليُشكّل من ثمَ عاملاً سلبياً آخر يضاف إلى حالة الانقسام العربي العام بشأن كيفية الخروج من الأزمة (حمودة، 2011)

إنَ الأزمة التي عانت –ولا تزال–منها جامعة الدول العربية ليست أزمة عدم القدرة على تنفيذ القرارات بسبب قاعدة الإجماع بقدر ما هي أزمة عدم القدرة على تنفيذ قرارات الإجماع هذه، كما يعود سبب ضعف هذه المؤسسة إلى افتقارها سلطة القرار السياسي الذي يجبر الأنظمة على الخضوع له أو الخوف من هذه القرارات إذا اتُخذت بحقها (الكفارنة، 2009، ص627).

وواقع الأمر إن تفضيل الكويت والسعودية وغيرهما من دول الخليج العربية اللجوء إلى الأمم المتحدة بدرجة أكبر من تفضيلهما اللجوء إلى جامعة الدول العربية لهو دليل علي اقتناع الدولتيْن بضعف وهشاشة جامعة الدول العربية ومؤسساتها التنفيذية.

ومَؤدَى ذلك أنَ جامعة الدول العربية بانتهاجها مبدأ الإجماع تفتقر إلى استقلال وظيفي، بحيث أصبحت نشاطاتها وإنجازاتها تميل حسب التقلبات السياسية التي تعتري العلاقات بين الدول الأعضاء، فالجامعة خلال هذه الأزمات عرفت تطوراً لا مثيل له في تاريخها، حيث تميزت بالصراعات والخلافات بين القادة العرب، وتميزت جلساتها بالتذبذب في المواقف، بين الرفض والقبول والامتناع، فمخرجاتها لم تكن بالحد الأدنى المطلوب لإنهاء أو تسوية هذه الأزمات، وبالتالي فتح المجال لتدويل بعضها وخروجها من إطار جامعة الدول العربية، وبعضها الآخر تدخلت في إدارته مؤسسات وجهود دولية وإقليمية خارجة عن إطار التنسيق والتعاون العربي.

إنَ هذا التوصيف لطبيعة وأداء ودور جامعة الدول العربية تجاه أزمات عربية سابقة، يساهم في فهم طبيعة السلوك والموقف المتباين لهذه الجامعة تجاه قدرة الجامعة على حل النزاعات العربية العربية، ومعرفة جوانب النجاح وجوانب الإخفاق في مسيرة جامعة الدول العربية.

المبحث الثالثُ: جوانب النجاح والإخفاق في دور جامعة الدول العربية:

لمعرفة مدى نجاح أو إخفاق جامعة الدول العربية لابد من تحليل قدرة هذه الجامعة في تسوية النزاعات العربية للوقوف على مدى نجاعة آليات الجامعة العربية في تسوية النزعات العربية، وحتى نكون منصفين، يتوجب علينا الوقوف على مواطن النجاح والفشل على حد سواء في تنسيق السياسات الخارجية للبلدان العربية، وسوف نتعرض لهذا الجانب بالدراسة من خلال ثلاثة فروع الأول نتكلم فيه:

أولا: مواطن النجاح:

أولا: منازعات أسهمت الجامعة في تسويتها بكفاءة عالية:

بغض النظر عن النقاش الذي يمكن أن يدور حول الوسائل المتبعة في حل هذه النزاعات، هل هي وسائل منصوص عليها في الميثاق أو غير منصوص عليها في الميثاق، فإن الاعتراف بوجود مجهود حقيقي وواضح من طرف الجامعة في حل النزاعات السالفة الذكر، هو مسألة لا جدال فيها، تبقى مسألة أن إسهام الجامعة في تسوية هذه النزاعات كان بصفة جذرية أم أنها فقط قامت بتسويتها إلى حين، فبالنسبة للنزاع العراقي الكويتي والذي كان حدوديا في ظاهره، ورغم شكل التسوية وتدخل قوات الطوارئ العربية، فقد ظهر هذا النزاع من جديد سنة 1973، وقد سيطرت القوات العراقية على مركز الصامتة الحدودي، حينها تدخلت الجامعة أيضا لحل النزاع وأسفرت جهود أمينها العام عن إنشاء لجنة مختلفة لترسيم الحدود، وانسحاب القوات العراقية من موقع الصامتة الكويتي على الحدود، لكن العراق والكويت لم ينهيا نزاعهما، رغم هذا كله، ظهر النزاع من جديد ولو في ظروف أخرى لكن هذه المرة سنة 1990 (هلال، 1991، ص 13)

وأما بالنسبة للأزمة اللبنانية عام 1975، فرغم ما قامت به الجامعة وأمينها العام– بالخصوص لتسوية الأزمة والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، فان تطور الأحداث أدى إلى انهياره وبالتالي تصاعد الأزمة، تم اجتماع وزراء الخارجية والإقرار بدور الجامعة بتكليف الأمين العام على البقاء في اتصال مع الأطراف، مما أدى في الأخير إلى توصله إلى اتفاقيات سلام مهدت لتهدئة الأزمة، ورغم هذا كله، فإن الحرب الأهلية بكل تداعياتها، وتأثيرها على المنطقة استمرت إلى ما بعد ذلك لسنين طويلة إلى حدود ميثاق الطائف، أما الأزمة بين شطري اليمن والتي هي حدودية، شأنها شأن أكثرية النزاعات العربية، حيث لعب الأمين العام دورا "هاما" لمساعدة لجنة خاصة لتحقيق المصالحة، ونتج عن هذه الجهود حل الخلاف، بل شجعها على الوحدة خلال المباحثات التي دارت بينهما، وتم توقيع اتفاق اتحاد في نفس السنة 1972 (غالي، 1977، ص 115)، ولكن الخلاف عاد من جديد سنة 1979، فلا اتفاقية السلام حلت النزاع الحدودي، ولا اتفاقية الاتحاد أدت إلى تكوين دولة يمنية واحدة، بل ما نشهده الآن (أي وجود دولة يمنية واحدة) هو نتائج لسيناريو الأحداث انتهت بعنف شديد بين الطرفين، فكانت الوحدة محصلة لإدارة المنتصر، من خلال الأمثلة التي سقناها، يظهر لنا أن ما يسميه البعض بدور الجامعة في حل بعض النزاعات بشكل فاعل لا يعدوا أن يكون محاولة منها، أي جامعة الدول العربية، أسفرت فقط على إخماد هذه النزاعات بصورة مؤقتة، وبالتالي إذا كان دور الجامعة قد اقتصر على إدارة الأزمات بدل حلها، فيمكن القول أن هذه المحاولات والتي تزامنت مع بداية كل نزاع، كانت مجرد فرص ضائعة.

ثانيا: منازعات كان نجاح الجامعة فيه محدودا

ضمت المملكة الأردنية الهاشمية جزءًا من فلسطين التاريخية تمثل بمنطقة الضفة الغربية من نهر الأردن بما فيها القدس الشرقية وذلك خلال وبعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى التي نجمت عن إنهاء الانتداب البريطاني في 14 مايو 1948، وإعلان المنظمات الصهيونية قيام دولة إسرائيل في اليوم التالي، بدأت الإدارة الأردنية للضفة الغربية رسميا بتاريخ 12 يونيو 1950 وانتهت بقرار فك الارتباط بتاريخ 31 يوليو 1988 (عبد الهادي، 1975، ص180)

هذه الأزمة اعتبرت بمثابة أول أزمة حقيقية تواجه الجامعة، ونتجت عن قرار البرلمان الأردني بضم الضفة الغربية إلى الأردن، مما أسفر عن معارضة جل دول الجامعة، وبعد الأخذ والرد والخوض في المسائل القانونية، والطالبة بطرد الأردن، بعد كل هذا توصلت الجامعة إلى حل توفيقي من خلال مجلسها واللجنة السياسية المنبثقة عنه (رضوان، 1973، ص 127)

تعهدت الأردن بكون الضم هو مسألة مؤقتة في انتظار تسوية النهائية للقضية الفلسطينية، هذه النتيجة رغم أنها هدأت الأمور شيئا ما بين الدول الأعضاء، لكنها أبقت المشكلة مطروحة لذلك فشكل التسوية كان محدودا.

أما بالنسبة للنزاع المغربي–الجزائري سنة 1963 فقد تم تناوله بشيء من التفصيل، حيث عقد مجلس الجامعة اجتماعا غير عادي في 19 أكتوبر 1963، أصدر بموجبه قرار يدعوا فيه الدولتين إلى سحب قواتهما إلى مراكزها السابقة، مع تكوين لجنة وساطة لاتخاذها ما يقتضيه حسم النزاع بالطرق السلمية (غالي، 1977: ص133).

اعترض المغرب على هذا القرار لأسباب معينة، مما أدى إلى فشل المبادرة، وبالتالي فشل دور الجامعة، وانتقال النزاع إلى جهات أخرى.

ثانياً: مواطن الإخفاق:

لقد أخفقت الجامعة العربية في تسوية المنازعات ويمكن تجسيد هذا الإخفاق في ثلاث صور:

أولا: منازعات لم تتدخل الجامعة في تسويتها

ومن أمثلة هذه النزاعات، النزاع السوري اللبناني سنة 1949 وحرب الخليج الثانية التي أظهرت الجامعة ضعفا كبيرا وعجزا مطلقا في مواجهة الموقف، ففي 10 مارس 1949 دخل مجموعة من الجنود السوريين على متن سيارات الجيش السوري وقاموا بقتـــل أحد الفلسطينيين المتعاونين مع الكيان الصهيوني، فتم اعتقالهم من طرف رجال الدرك اللبنانيين، وبدأت لبنان التحقيق معهم، فكان ذلك إعلانا بتأزم العلاقات السورية اللبنانية، والملاحظ أن هذا النزاع وجد حله خارج الجامعة عن

طريق وساطة مصرية – سعودية في حين لم يقدم النزاع داخل مجلس الجامعة، كما أن الأمين العام لم يتدخل بالمرة في هذا النزاع.

وتبقى أخطر الأزمات التي واجهتها الجامعة العربية منذ تأسيسها، والتي كانت سببا لإثارة العديد من التساؤلات حول مصداقيتها ونجاحها، وهي حرب الخليج الثانية، وإن كنا لا نجادل في كون العراق، قد خرق مقتضيات القانون الدولي حين هاجم دولة ذات سيادة–الكويت–فإن النزاع انطلاقا من نص المادة (52) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة كان من المنطقي أن يسوى في إطار جامعة الدول العربية.

ثانيا: منازعات فشلت الجامعة في تسويتها:

الحرب الأهلية في اليمن سنة 1948، أول نزاع تدخلت فيه الجامعة، كما أنها من المنازعات التي تظهر الجامعة كفاءة ذات شأن في تسويتها، فقد انتهت الأزمة بانتصار أحد الطرفين المتنازعين، ولم تتقدم الجامعة بأية مقترحات (غالي، 1977: ص 115) كذلك من بين النزاعات التي فشلت الجامعة العربية في تسويتها، النزاع المصري–السوداني سنة 1958 والنزاع المغربي الجزائري سنة 1979.

ثالثا: نزاعات تباطأت الجامعة العربية في التعامل معها:

النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة ولبنان سنة 1958، إذ احتاج مجلس الجامعة إلى عشرة أيام حتى أمكنه الاجتماع في حين أن مجلس الأمن اجتمع في أقل من أربع وعشرين ساعة منذ إبلاغه فقط.

الأزمة الكويتية العراقية سنة 1961–تم ذكرها بشيء من التفصيل–، لم ينجح مجلس الجامعة العربية في الاجتماع إلا بعد ثلاثة أيام، في حين أن مجلس الأمن اجتمع بعد إبلاغه بأربع وعشرين ساعة فقط، كذلك الحرب الأهلية اللبنانية سنتي 1975 و1976، لم يجتمع مجلس الجامعة إلا بعد مُضيْ ستة أشهر تقريبا من بداية أحداث الأزمة (عبد المنعم، 1986، ص8)

الخاتمة:

تناولت الدراسة النزاعات العربية منها النزاع العراقي الكويتي والمغربي الجزائري وكيفية اتخاذ القرار العربي من قبل جامعة الدول العربية واخفاقها في اتخاذ القرار وحل النزاع، وكذلك تسليط الضوء على عوامل النجاح والاخفاق في قرارات الجامعة العربية وتعاطيها مع بعض القضايا العربية–العربية. وبعد استعراض مواطن النجاح والاخفاق ومدى قدرة جامعة الدول العربية على مواكبة التطور السياسي في المحيط الدولي والإقليمي وأيضا المحلي، يرى الباحث بأن الإشكالية الكبرى والفعلية تكمن في

طبيعة وكيان الجامعة، فالأساس هو ميثاقها وقرارتها وتصديها للتحديات التي تواجه الأقطار العربية، وفي طبيعة تعاطيها مع الأزمات، وفي أسس الوحدة الجغرافية والوحدة الإقليمية والوحدة السياسية، والعمل السياسي المشترك وخدمة الشعوب ورؤيتها، هذه هي المشكلة الحقيقية في دور جامعة الدول العربية، حيث أبدت جامعة الدول العربية تلكّئا في التعامل مع النزاعات العربية، رغم أن الجامعة اجتمعت على مدار السنوات الماضية أكثر من مرة، إلا أن اجتماعاتها أسفرت عن قرارات لا تعدو عن كونها شكلي، إن الدور الحقيقي المفترض للجامعة العربية في الوقت الراهن هو أن تكون مشروع جامعة يتعدى حدود دورها التنسيقي بين أنظمة سالبة لحريات شعوبها إلى منظمة تعمل على تسهيل التحول باتجاه الحريات والديمقراطية.

النتائج:

- أولاً: يمكن أن نستنتج أن دور الجامعة في هذا الشأن سيظل محدودا وهامشيا على العموم، وهو أمر يجعل من اللازم على الجامعة أن تعيد النظر في نظامها ومواثيقها كليا، وفي الظروف التي تعمل في إطارها، وذلك بهدف تمكينها من تحقيق درجة من المواءمة المطلوبة مع المعطيات المعاصرة للواقع العربي والدولي، خصوصا في الوقت الراهن والذي يتحدث فيه البعض عن نظام إقليمي بديل لجامعة الدول العربية يمثله مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بدأت تنادي به الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إدماج إسرائيل في محيطها الجهوي الإقليمي وخلق تجمع بديل لجامعة الدول العربية.
- ثانياً: تفاوت مواقف جامعة الدول العربية تجاه أزمات ونزاعات عربية–عربية.
- ثالثا: التدخلات الإقليمية والدولية تكبح جماح أداء وعمل الجامعة العربية.

التوصيات:

- أولاً: أن يتسع مستوى الحريات ومجال المشاركة السياسية في الدول التي ما زالت تسري ضمن تركيبة سياسية واجتماعية تقليدية.
- ثانياً: يجب تغيير ميثاق الجامعة العربية كي تصبح نظاما يدعم الحريات والديمقراطية والمواطنة، ويعمل على حماية المصالح العربية المشتركة والدفاع عنها دون توظيف سياسي كما هو سائد اليوم، وعليه فإن هناك مهمة كبيرة أمام المجتمع العربي تتمثل في تفعيل دور الجامعة كأحد المساهمات الجادة لمواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والعربية والعمل على حلّها.
- ثالثا: ضرورة التدخل العربي في حل الازمات العربية العربية وعدم ترك المجال للتدخلات الدولية.
- رابعا: ضرورة انشاء البرلمان العربي.
- خامسا: ضرورة انشاء قوة ردع عربية–عربية.
- سادسا: إنشاء محكمة عدل عربية.

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: قائمة المراجع العربية

1-الكتب

- عبد المنعم، أحمد فارس (1986م): جامعة الدول العربية1985-1945، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الهادي، مهدي (1975): المسألة الفلسطينية، ومشاريع الحلول السياسية!!، ط4، بيروت.
- برهوم، محمود (1991): نافذة على أزمة الخليج: خفايا وحقائق، عمان.
- سرياني، محمد (2011): الحدود الدولية في الوطن العربي (نشأتها-تطورها-مشكلاتها)، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الشاعري، صالح (2006): تسوية النزاعات الدولية سلميا، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- شعبان، عبد (1994): "بانوراما حرب الخليج"، دار البراق، دراسات ونصوص قرارات مجلس الأمن 1990-1994.
- العتيبي، غالب (2010): جامعة الدول العربية وحل المنازعات العربية، الرياض: أكاديمية نايف.
- غالي، بطرس (1977): جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات.
- المخادمي، عبد القادر (2004): نزاعات الحدود العربية، دار الفجر.
- مزاهره، منال (2011): دور جامعة الدول العربية في أزمة الخليج الأولى وتداعياتها عام 1990، ب. د. ن.
- المطيري، نايف وآخرون (2003): العلاقات الكويتية – العراقية.
- هلال، رضا (1991): الصراع على الكويت، ط1، بيروت، دار الجيل.

2-الدوريات والمجلات

- الخلفي، مصطفى (2003): أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكله الصحراء الغربية، الجزيرة، ملفات خاصة.
- الرشيدي، أحمد (1991): الجامعة العربية وأزمة الخليج، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول/الثاني.
- عبيد، مجدي (1990): المقدمات السياسية للغزو، مجلة السياسة الدولية، العدد102.
- الكفارنة، أحمد (2009): الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء احتلال العراق، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد"25"، العدد2.
- الكمبوري، إدريس (2003): أزمة الصحراء الغربية ومعضلة الحل الخامس، مجلة العصر، مايو.

3-الصحف

- أحمد، أحمد (2009): تحكيم ايبي وتسوية النزاعات العربية، صحيفة الشروق، أغسطس.
- حمودة، أحمد (2011): ذكري الغزو، صحيفة الوطن الكويتية، 1 أغسطس.

4-الدراسات والأبحاث

- أحمد، أحمد (2005): جامعة الدول العربية: حديث الستين عاما.
- داود، عبد الرزاق (2003): عوامل السيطرة على النزاعات الحدودية في الجزيرة العربية.
- رضوان، أروى (1973): اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ودورها في العمل السياسي المشترك، بيروت: دار النهار للنشر.
- شريف، سعيد (2010): نزاع الصحراء (الغربية) المغربية- التاريخ والآفاق.
- العابدين، أسامة (2006): نزاعات الحدود والوحدة العربية.
- العبيدي، عمر (2012): مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الإقليمية للجامعة العربية.

5-الوثائق والقرارات والمعاهدات

- قرار مجلس الأمن بشأن العراق رقم 661.
- قرارات مجلس الأمن //www.foreign.gov.ly/ar/docs/1973.pdf
- معاهدة الدفاع العربي المشترك.
- ميثاق جامعة الدول العربية.
- وثيقة نص قرار القمة العربية الطارئة في شان الغزو العراقي للكويت، القمة الغير عادية في القاهرة، 10 أغسطس 1990.
- وثيقة نص قرار القمة العربية الطارئة في شان الغزو العراقي للكويت، القمة الغير عادية في القاهرة، 30 أغسطس 1990.

6-المواقع الالكترونية

- جامعة الدول العربية، ميثاق جامعة الدول العربية، م "6" (www.lasportal.org)

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Hussein. A. Hussein, The League of Arab States and Regional Disputes. A study of Middle East Conflicts, N. Y: Oceana Publication,1975.